

مدخل مقتصر لمراجعة التقديرات المحاسبية "دراسة تطبيقية على شركة التضري للاغذية المحفوظة" ـ "قها"

دكتور طارق عبد العظيم احمد
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

١ - مقدمة عن طبيعة الشكلا

لاشك ان مسئولية اعداد التقديرات المحاسبية لبعض البنود التي تتضمنها القوائم المالية تقع على عاتق ادارة المنشأة في الساق الاول ، وهذه التقديرات تبني على اساس الخبرة والحكم الشخصي في ظل ظروف عدم التأكيد بالنسبة للاحادث التي وقعت فعلا ، او تلك المنتظر وقوعها مستقبلا وحيث أن هناك ارتباط عضوي بين المحاسبة والمراجعة يتمثل في أن المخرجات الاساسية للمحاسبة هي المدخلات الاساسية للمراجعة ، وعلى ذلك فان العمل الانشائي المحاسبي الذي تقوم به الادارة في مجال هذه التقديرات المحاسبية، هو أحد المدخلات الاساسية للمراجعة ، حيث يولي المراجع عنايته لمدى دقة وسلامة هذه التقديرات المحاسبية وذلك طبقاً لمبدأ الاهمية النسبية ، " حيث أن ارصدة الحسابات الناتجة من عنصر الحكم والتقدير الشخصي اكثر احتمالاً للتلاعب والتحريف من ارصدة الحسابات التي تعتمد على معلومات تاريخية او حقيقة " (١) .

ولما كان التقدير المحاسبي ما هو الا قيمة تقريبية للبند في حالة عدم وجود وسيلة دقيقة لقياسه ، لذلك فان الحصول على الدليل اللازم لتأييد التقديرات المحاسبية يكون اكتر صعوبة وأقل حسماً من الدليل المتاح بالنسبة للبنود الاخرى بالقوائم المالية حيث يسعى المراجع الى التتحقق من عدم وجود اي ظاهر عدم تأكيد جوهريه تؤثر على البند محل المراجعة وبالتالي على سلامه التقديرات المحاسبية لهذه البند .

ويوضح الشكل رقم (١) أدلة الاثبات في ضوء اجراءات مدى الالتزام
واجراءات التحقق .

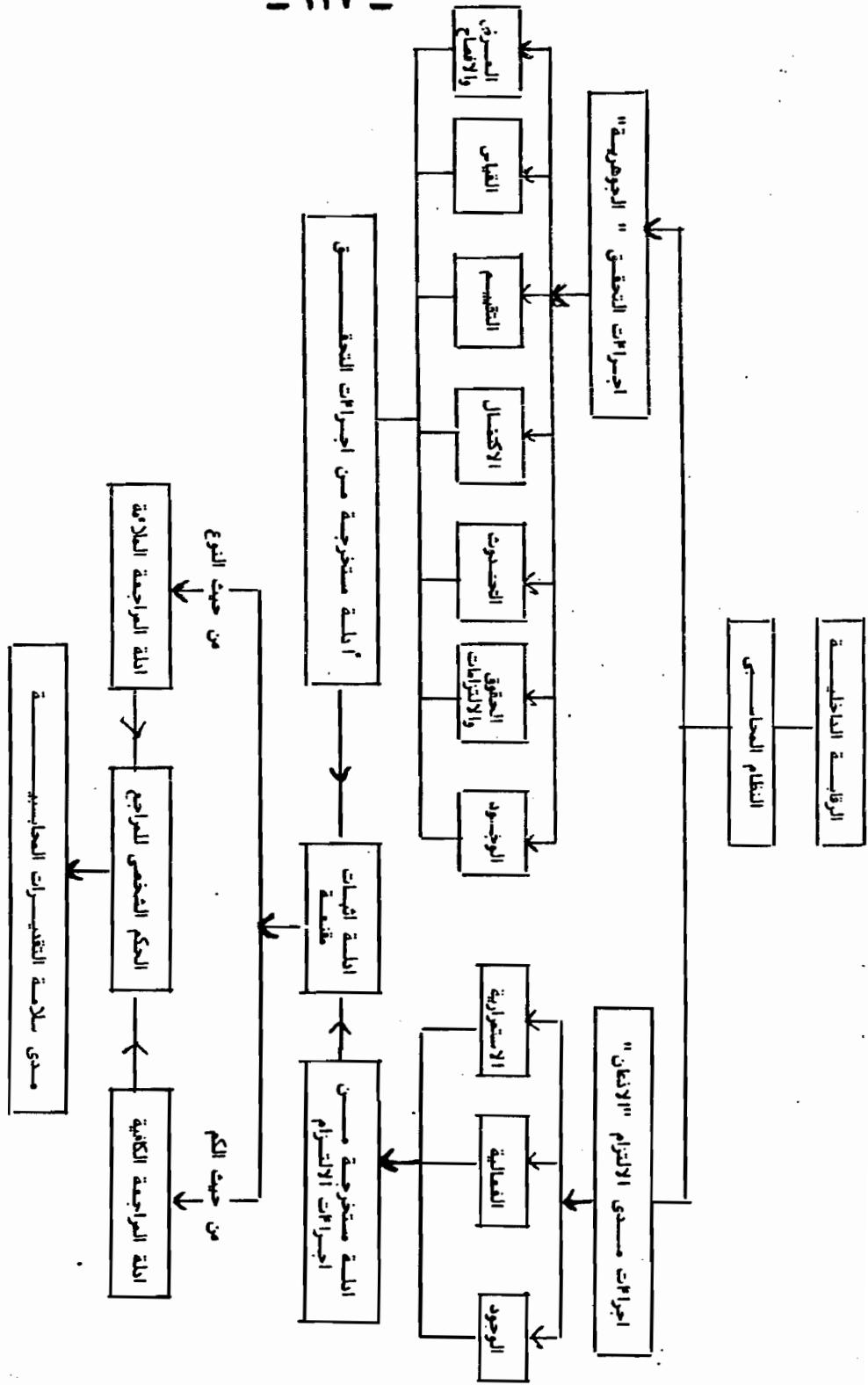
ولما كانت ارصدة الحسابات المعقدة اكتر عرفة للاخطاء من تلك
الارصدة المعتمدة على حسابات بسيطة ، لذلك فان عمليات التقدير المعقدة
تتطلب الاستعانة بالخبرات المتخصصة ، وهذا يتفق مع الارشاد الدولي الثامن
عشر " استخدام اعمال الخبراء " الصادر عن لجنة الممارسات الدولية لمهنة
المراجعة International Auditing Practices Committee حيث يتناول القواعد التي تحدد مسؤولية المراجعة تجاه العمل الخنز بمعرفة
الخبراء . (١)

كما تأخذ المشكلة بعدا اخر يتمثل في تحديد قيم الاصول الحقيقة
التي يتم الاستفادة منها لعدة فترات مالية ويظهر اثر هذه المشكلة بصفة خاصة
في تقييم المخزون السلعي وتقييم الاصول الثابتة .

وما هو جدير بالذكر ان النظم المحاسبي الموحد قد عالج العديد
من مشاكل التقدير المحاسبي من خلال توحيد بعض التعاريف والمصطلحات
ووضع قواعد وأسس لتقييم الاصول ، وبالرغم من ذلك فان مشكلة التقديرات
المحاسبية لم تحل بصورة كاملة حيث تتضح مثلا بالنسبة لانشاء
المخصصات وتكتينها بالقدر الواجب .

٢ - هدف البحث :

يتلخص الهدف العام للبحث في القيام بدراسة تطبيقية على شركة
النصر للأغذية المحفوظة - قها - وذلك للتعرف على اهم مشاكل التقديرات
المحاسبية واثرها على دالة القوائم المالية للشركة مع محاولة تحليل ومعالجة
هذه المشاكل ، الامر الذي يسمى في اقتراح مدخلا قد يكون مفيدا لمراجعة
هذه التقديرات حتى يمكن التأكد من سلامه ودقه هذه التقديرات وخلوها من
اي خطأ جوهري ، ومدى ملائمة الافعما عنها اذا تطلب الامر ذلك .



٢ - فروض البحث :

اذا كان البحث يهدف الى التعرف على اهم مشاكل التقديرات المحاسبية من خلال الدراسة التطبيقية مما يسهم في عرض مدخلا لمراجعة هذه التقديرات، فان الدراسة تخبر الفروض التالية :

الفرض الاول :

ان السياسات المحاسبية في مجال التقديرات المحاسبية اما محددة من خلال احكام النظام المحاسبي الموحد او بمعرفة ادارة الشركة فيما يتعلق بانشاء المخصصات وتكونها بالقدر الواجب .

الفرض الثاني :

ان السياسات المحاسبية المطبقة في مجال التقديرات المحاسبية ملائمة لظروف الشركة .

الفرض الثالث :

ان السياسات المحاسبية في مجال التقديرات المحاسبية تطبق وفقا لمبدأ الثبات من سنة الى اخرى ، وان اي تغيير في هذه السياسات يتم الافصاح عنه وتبين اثاره على القوائم المالية .

الفرض الرابع :

ان القوائم المالية والسجلات تتسم بالاكتمال (اي انه لا توجد اي شرط بيانات مالية لم تسجل) الا ان الذى يجعل هذه القوائم والسجلات غير مضللة .

الفرض الخامس :

ان استخدام نموذج الانحدار المتعدد يلائم بيئه وظروف عمل المراجع حيث يتم التنبؤ بقيم بنود القوائم المالية في نهاية العام وليس في نهاية فترات قصيرة .

٤ - أهمية البحث :

يرى الباحث ان أهمية البحث تتبع من طبيعة الموضوع الذي يتم تناوله ، وبالتالي تتبلور هذه الأهمية في عصرين اولهما : تحليل لبعض مشاكل التقديرات المحاسبية في الواقع العطلي لشركة النصر للاغذية المحفوظة - قها - ، وما يصاحب هذا التحليل من حسم لبعض القضايا الخلافية في هذا الشأن وذلك من وجيهة نظر الباحث ، وثانيهما : اقتراح مدخل لمراجعة التقديرات المحاسبية ، وبالتالي تتضح مدى أهمية المدخل المقترن في دعم فعالية وكفاءة المراجعة بما يقدمه المنهج المقترن من اجراءات واساليب تعامل على تلافي اي قصور في التقديرات المحاسبية ذات تأثير هام على القوائم المالية مما يجعل هذه القوائم معبرة عن نتيجة النشاط والمركز المالي تعبيرا صادقا .

٥ - منهج البحث :

يتكون منهج البحث من ثلاثة عناصر رئيسية :-

العنصر الاول وهو " نموذج البحث " : وسيقوم الباحث باستخدام النموذج المعياري Normative Approach بهدف تقويم افضل البدائل المحاسبية المتعارف عليها الازمة لمعالجة بعض المشاكل المتعلقة بالتقديرات المحاسبية حيث تتعدد البدائل لكل قاعدة محاسبية ، كما سيقوم الباحث باستخدام النموذج الايجابي Positive Model عند تحليل وتفسير نتائج البحث التطبيقية ، كما سيستخدم الباحث المنهج المقارن Comparative Deduction Method ، وكذلك اسلوب الاستبatement Method في اجراء تحليل منطقي للمدخل المقترن لمراجعة التقديرات المحاسبية ، ويعتقد الباحث ان تنوع نماذج واساليب البحث ، سوف تؤدي الى تنوع النتائج ، وبالتالي اثراء البحث .

العنصر الثاني : وهو " أدوات البحث " : وسوف يقوم الباحث باستخدام بعض الاساليب والطرق الاحصائية مثل اسلوب الانحدار المتعدد حيث يفيد

في اعداد التقديرات المحاسبية وهي طبقاً لهذا الاسلوب تقديرات احتمالية، كما سيقوم الباحث بمعالجة بعض بيانات التقديرات المحاسبية في الدراسة التطبيقية باستخدام الحاسوب الالكتروني وذلك من خلال اسلوب **Computer Histogram** وتصميم الرسم البياني باستخدام برنامج **Sigma Plat Version** خاص بالرسوم البيانية يسمى **عنصر الثالث** وهو : " **وسيلة البحث** " : وسيقوم الباحث بتحليل البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الواردة في المدر الرئيسي للبحث " دفاتر وسجلات الشركة محل التطبيق " عن السنوات من ١٩٨٤ : ١٩٩٠ وذلك كما سيرد في متن البحث .

٦ - تنظيم البحث :

القسم السابع من هذا البحث يتناول طبيعة واهية التقديرات المحاسبية ، اما القسم الثامن فانه يتعلق بالدراسة التطبيقية اما القسم التاسع فانه يختتم بخلاصة البحث ونتائجها وهي تمثل مدخل مقترح لمراجعة التقديرات المحاسبية في ضوء نتائج البحث التطبيقية .

٧ - طبيعة واهية التقديرات المحاسبية :

١/٧ مقدمة :

يتبلور دور مراقب الحسابات في مجال التقديرات المحاسبية في الآتي : -

١ - التحقق من ان المنشأة محل المراجعة قد طبقة المبادئ
والاصول المحاسبية المتعارف عليها .

ب - التأكيد من الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية من عام
الى آخر ^(١) ، وأن اي تغيير تجريه المنشأة في هذه
السياسات يكون بأسباب منطقية، وعليها ايضاً الافصاح عن
هذا التغيير .

Statement on Auditing Standards, No.1, Codification of Auditing Standards and Procedures,
American Institute of Certified Public Accountants, 1972.

ج - التأكيد من عدم وجود قصور في التقديرات المحاسبية له تأثير
هام على القوائم المالية .

وعلى ذلك فان مراقب الحسابات يعده مسؤولا عن مراجعة التقديرات
المحاسبية الخاصة بالوحدة الاقتصادية باعتبارها احد مجالات انتاج المعلومات
المحاسبية ، بشكل يسمح بتعظيم منفعة الاستخدام للمعلومات المحاسبية (١)
وكما اتسمت التقديرات المحاسبية بالدقة كلما ادى ذلك الى جودة المحتوى للنهايات
الاخبارى للتقارير المحاسبية .

يؤكد بعض الكتاب " ان مبالغ الخصمات هي فى الغالب مبالغ
تقديرية وذلك على الرغم من ان عنصر التقدير يدخل بدرجات متفاوتة من
مخصص الى اخر . (٢)

٢/٢ اشكال التقديرات المحاسبية:
تتعدد اشكال التقديرات (٣) كالتالى :-

أ - المخصصات التي تستنزل من الاصول المتداولة للوصول الى
تقديراتها القابلة للتحقيق .

"Allowances to reduce current assets to their
estimated realizable value".

JIIRI, Theory of Accounting Measurement Accounting Research Studies No.10, American Accounting, Sarasota Florida, 1975, PP. 141-161.

(١) الاستاذ متولي محمد الجبل ، والاستاذ محمد محمد الجزار، اصول
المراجعة، القاهرة، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٤ ، ص ٥٤ .

International Federation of Accountants, Proposed International Auditing Guideline Audit of Accounting Estimates, issued for comment by the International Auditing Practices Committee of the Federation of Accountants, 1986, PP.1-7.

ب - مخصصات الاعلاف لتوزيع تكلفة الاصول الثابتة على الفترات المقدرة لاعمارها الانتاجية .

"Provision to allocate the cost of fixed assets over their estimated useful lives".

ج - مخصص لمقابلة الخسارة المتوقعة عند الفصل في دعوى قضائية مقامة على المشتاء .

"Deformation of income of expenditure relating to transactions spanning more than one financial period".

د - الخسائر المتوقعة بالنسبة لعقود مقاولات تحت التنفيذ "Losses on uncompleted long term contracts"

ه - المخصص لمقابلة المطالبات خلال فترة الغطان .

"Provisions to meet warranty claims"

(١) ويؤكد البعض على دور المرجع بالنسبة للمخصصات بقوله :

Ensure that true valuation is placed upon all assets held, especially in view of the abolition of the former provision to allow secret reserves.

وقد اولى المشرع عناية بموضوع المخصصات والاحتياطيات المستترة فقد نص في المادة الخامسة فقرة (ج) من القانون ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن اصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات " ان الجهاز يبدى الرأى اذا كانت المخصصات التي كونتها الوحدة كافية للتغطية جميع الالتزامات والمسؤوليات والخسائر المحتملة مع بيان ما اذا كانت هناك احتياطيات لم تظهر بالميزانية " ويقصد هنا " الاحتياطيات المستترة " .

٨ - اطار الدراسة التطبيقية :

يتناول الباحث في هذا القسم كافة جوانب الدراسة التطبيقية والتي اجريت على شركة النصر للانذية المحفوظة " لها " ، وهي احدى شركات هيئة القطاع العام للصناعات الغذائية التابعة لوزارة الصناعة .

وقد تضمنت الدراسة في هذا القسم الفروع الآتية :-

١/٨ عينة البحث ومصدرها وفترة الدراسة :

تشمل عينة البحث البيانات الازمة لاجراء الدراسة التطبيقية للظاهرة محل البحث " مراجعة التقديرات الحاسبية " ، حيث تتضمن فحص عينة من المجموعة الدفترية تمثل في سجل الاصول الثابتة كأحد جوانب النظام المحاسبي المطبق بالشركة ، وكذلك بيانات عن المخصصات المختلفة بالشركة ، كما تتضمن العينة ايضا نتائج لبعض مشاكل تقدير المخزون السلعي ، ومصدر هذه البيانات سجلات الشركة وكذلك السيرانية وتقرير مجلس الادارة وتقدير الاداء عن فترة الدراسة " ٢ سنوات " من عام ١٩٨٤ / ٦ / ٣٠ وحتى ١٩٩٠ / ٦ / ٣٠ .

٤/٨ تبوييب عينة البحث .

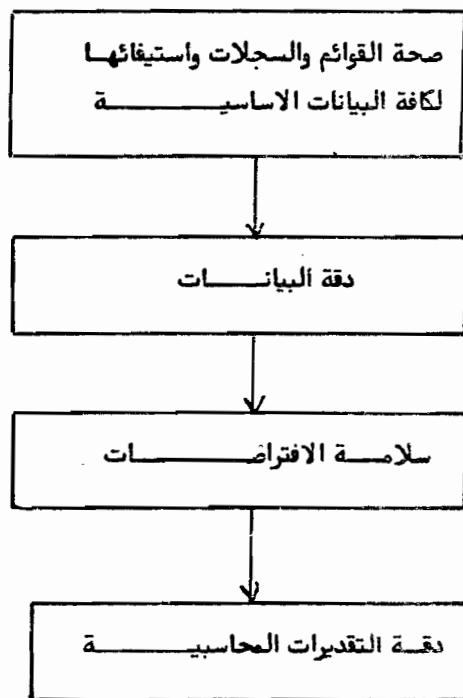
١/٢/٨ فحص عينة من المجموعة الدفترية المطبقة بالشركة " سجل الاصول الثابتة " .

غنى عن البيان أن دقة التقديرات المحاسبية تتوقف على دقة البيانات الاصلية التي تقوم ادارة المنشأة بتحليلها وتبوييبها وتسجيلها وتشغيلها ، وتصل بها حتى اعداد القوائم المالية " وهنا يكون دور المراجع في تحديد نوعية القوائم والسجلات والبيانات كقطعة انطلاق رئيسية لطا ينفي ان يقوم بهذه من فحوص " (١) .

(١) دكتور احمد محمد نور ، مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والعملية ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعات ١٩٨٤ ص ١٩

ولما كانت التقديرات المحاسبية تقوم على اسس مجموّعة من الافتراضات حتى تكون هذه الافتراضات اساسا سليما للتقدير ، فلا بد ان تستند الى بيانات دقيقة سواء كانت هذه البيانات تم جمعها من داخل المنشأة او من خارجها .

ويكفي ايضاح ذلك بالشكل التالي :



شكل رقم (٢)

وبفحص سجل الأصول الثابتة بالشركة (اراضي - مباني - الات وسمدات وسائل نقل وانتقال - عدد وادوات - اثاث) حيث تم انشاء هذا السجل في عام ١٩٨٦ / ١٩٨٥ ، " يوضح ملحق رقم (١) نموذج من هذا السجل " . يتبع الآتي :-

- ١ - تدرج الالات في السجل بقيمة اجمالية للغط الانتاجي دون تحديد تفاصيل مكونات التكلفة لهذا الخط ، وبالتالي عند تكهن جزء من الخط الانتاجي ثان ذلك يتم على اساس تقدير شخصي وبالتالي تصبح تكلفة الالات غير معبرة عن الحقيقة .
- ب - يتم تسجيل تكلفة الاموال الاجمالية دون تبيان تفاصيل مكونات هذه التكلفة ، فضلا يتم تسجيل التكلفة الاجمالية للإثاث والذى يتكون من كراسي - دواليب ٠٠٠ وذلك يصلح اجمالى واحد دون أن تظهر السجلات تكلفة هذه المكونات كلا على حدة ، وظهور المشكلة عند تكهن احد هذه المكونات ، حيث يصعب تحديد تكلفة هنا البند حتى يمكن استبعادها من التكلفة الاجمالية للإثاث ، هنا يتم تحديد هذه التكلفة على اساس تقديرى : وبالتالي ثان تكلفة الاصل تصبح غير معبرة عن الحقيقة ، حيث أن التكلفة المستبعدة ليست هي التكلفة الحقيقية فقد تكون اكبر او اقل من الحقيقة .
- ج - لا يوضح سجل الاصول الثابتة مصاريف الصيانة على كل نوع من انواع الاصول الامر الذى يعني صعوبة التقدير المحاسبي لمخصص تكاليف صيانة الاموال الثابتة . حيث ان الشركة مثلا تطبق الصيانة العلاجية للالات ولا تطبق اسلوب الصيانة الوقائية الدورية ، وهذا اتجاه يخالف ما نص عليه النظام المحاسبي الموحد والذى يقتضى بتكون مخصص للصيانة من خلال تخفيض مبلغ ثابت تحمل به تكاليف الفترة المالية تحقيقا لعدالة توزيع مصاريف الصيانة للابل الشبت خلال عمره الانتاجي ، وهو يتفق مع ملحوظاتى به كثير من المحاسبين باستخدام مخصص الصيانة كاسلوب محاسبي لمحاولة تطبيق القسط الثابت بالنسبة لتكاليف صيانة الاصول الثابتة " (١) " حيث أن

(١) دكتور على محروس شادي ، النظام المحاسبي الموحد ، تأسيس علمي وتطبيق عطى ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٢ ،

الطاقة الانتاجية للأصل الثابت تعتبر ثابتة بين فترات عمر الأصل المختلفة ، لذلك فإن اجمالي تكاليف استخدام الأصل والمحافظة عليه خلال فترة معينة (قيمة قسط الاحلاك + مصروف الصيانة) يجب أن تساوى مقدارا ثابتا ، ويعتقد الباحث أن هذه العالجة تحقق سلامة التقدير المحاسبي عند تحديد اقساط اهلاك الأصول الثابتة لفترات العالية والانتاجية المختلفة للأصل والتي تتحقق تساوى سلفة استخدام الأصل بين هذه الفترات .

من هنا يتضح ان بيانات سجل الأصول الثابتة تتسم بعدم الاتصال وينقصها العديد من البيانات حتى يصبح هذا السجل مصدرا للبيانات المالية والاحصائية التي تكفل دقة التقديرات المحاسبية عند تحديد اهلاك الأصل في حالة اقتناه خلال السنة او اجراء بعض الاعمال اليه او استبعاد بعمر مكوناته ، وكذلك في حالة الأصول التي لا تستهلك جميع مكوناتها بنفس المعدل حيث تختلف الحياة الانتاجية لبعض المكونات عن الأخرى مما يجعلها وحدات اهلية مستقلة .

ويوضح الباحث في ملحق رقم (٢) نموذجا للبيانات والمعلومات المقترن ان يتضمن سجل الأصول الثابتة .

ويعتقد الباحث انه بالرغم ان الشركة تستخدم المجموعة الدفترية المنصوص عليها في النظام المحاسبي الموحد الا ان حجم النشاط بالشركة يتطلب اقتناه حاسب الكتروني ، حيث يقترح استخدام نظام مركزي للحاسوب مع الاستعانة بمجموعة من الحاسوبات الصغيرة *Minicomputer* بالفروع (فرع (سكندرية - بورسعيد - الاسكندرية - السويس - فرع ابومشيت - فرع سوكري - العاشر من رمضان - فرع كفر الشيخ - فرع اسوان) ، حيث تقوم وحدة التشغيل المركزية بالحاسوب الكبير المركزي باعداد الغواتير وخط البيانات المركزية بالإضافة الى الوظائف الاسمية لتشغيل البيانات ، على ان يزود كل حكتب ببعض فرعى بخطب مصروف قائم بناته لإدخال البيانات وبراقة المخزون واعداد التكثير وجملة تطليم منتجات الشركة بما حيث هووظ في كمية المخزون في احد الفروع

فإن الفروع الأخرى تعامل على مساعدة هذا الفرع بالمخزون اللازم ٠٠٠ على أن يتم تحويل البيانات النهائية من كل فرع إلى المركز الرئيسي لعميل الحسابات الضرورية ومن شأن إدخال الحاسوب الإلكتروني لتشغيل البيانات بالشركة أن يضفي على البيانات الدقة والملائمة والاتصال ، وتعتبر عملية الدقة في إعداد البيانات من أهم مراحل التجهيز الآلي للبيانات عند استخدام الحاسوب الإلكتروني ، حيث تتضمن مرحلة التجهيز الضوابط الكافية لضمان دقة وسلامة البيانات الم gioz ة عن طريق مراجعتها وتصحيح أي أخطاء قد تظهر فيها عند إدخالها للحاسوب الأمر الذي ينعكس على دقة البيانات المحاسبية بصفة عامة ودقة التقديرات المحاسبية بمقدمة خاصة ٠

٨/٢/٢ مخصم الاعلاك :

نظراً لأهمية الاحلاك كعنصر من عناصر التكلفة ، كان من المنطقي ان يتضمن النظام المحاسبي الموحد معدلات احلاك موحدة ، وقد بينت (١) معدلات الاحلاك على اساس الافتراضات الآتية :-

- ١ - عدد أيام العمل في السنة ٣٠٠ يوم أو أقل .

ب - ان مدة التشغيل اليومي وردية واحدة .

ج - ان الاصول المشتراء جديدة .

ويوضح الجدول رقم (١) التغير في مخصص الاعلاك بشبكة قها :
 (١٩٨٨ - ١٩٩٠)

(١) الاستاذ ابراهيم على عشماوى ، دراسات فى المراجعة ، القاهرة
مكتبة عين شمس ، بدون سنة نشر ، ص ٣٩٢

حروف رقم (١)

يوضح التغير في مضمون الاعمال بشركة قهوة

(1990-1988)

القمة بالالف حنـه

السنوات	نوع المخصص
١٩٩٠ / ٦ / ٢٠ ٨٩ / ٦ / ٢٠ ٨٨ / ٦ / ٢٠	
٢٢٣٢٨٢٤ ٢٠١٤١٥ ١٧٨٩٢٥٦٧	مخصص الاعلاك

المصدر : الميزانية وتقرير مجلس الادارة وتقدير الاداء عن اعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠.

يلاحظ من الجدول رقم (١) ان مخصص الاحلاك قد زاد نتيجة لعاقمت
به اللجنة الغيّرة الدائمة للنظام المحاسبي الموحد حيث اضافت عنصري———
ضمن تكلفة الاصل الثابت هما : (١)

صافي تكاليف تجاري بـ، التشغيل وذلك الى ان يتم انتظام الانتاج
وكنا تكاليف الابحاث والدراسات والتدريب والخبراء ، البعثات الداخلية
والخارجية ، وتكلف الحصول على المستندات الفنية اللازمة للنشاط
الانتاجي كالتصميمات الهندسية وما دفع مقابل سير الصناعة والاشراف على
التنفيذ ، والفوائد التي تتحصلها الوحدة حتى تاريخ بدء التشغيل .

(١) الجهاز المركزي للمحاسبات ، تعديلات الاسس والقواعد والمصطلحات والتعريفات المحاسبية ، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٨٩ ، كشف رقم (٢٠)

ب - الفروق الناتجة عن تعديل تكاليف المكون الأجنبي طبقاً لقرار رئيس
الجهاز رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٧ .

وليس هذه الآفافه والتعديل الذى اجراء الجهاز المركزي للحسابات بمثابة خروج عن سياسة الثبات او التطائل Consistency بل يمثل هنا الاجراء استجابة للتغيرات الاقتصادية . " والتي تحتم العدول عن سياسة ثابتة في تقويم الاصول واستخدام اساليب اخرى تعكس اثر التقلبات الاقتصادية على النتائج المحاسبية معبرة عن القيم السائدة وقت اعداد وعرض هذه النتائج حتى لا تتحقق ارباح مفتعلة او صورية الامر الذي يتربى عليه كثير من النتائج والقرارات الخطأة " .^(١)

ويرى الباحث ان معالجة النظام المحاسبي للفوائد التي تتحملها الوحدة حتى تاريخ بدء التشغيل واعتبارها جزء من التكاليف الرأسمالية للأصل الثابت يتفق تماماً مع المعيار المحاسبي الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC رقم (٢٢) والمتعلق برسملة تكاليف الاقتران^(٢) وقد اقر ايضاً هذا المعيار محلياً من خلال المعهد المصري للمحاسبين والماراجعين .

ولقد اوضح النظام " انه يجوز - بدلاً من تحصيل الاستخدامات بالفوائد السنوية المستحقة - اتباع اسلوب تحصيل الاستخدامات بقطط سنوي ثابت من فوائد القروض طويلة الاجل المتعلقة بتمويل اقتناص الاصول الثابتة واللاحقة على بدء تشغيل هذه الاصول وذلك بربط تحصيل هذه الفوائد بمنتهى سداد

(١) دكتور محمد نصر الهواري ، دراسات في المراجعة مع عرض لبعض
جوانب النظرية المحاسبية ، الجزء الاول ، القاهرة ، مكتبة غريب ،
١٩٦٢ ، ص ١٢٢ .

International Accounting Standards, Issued by (٢)
the International Accounting Standards Committee,
3 St, Helen's, Place, London, E.C. 3A, 8 D.N.,
England.

القرف بما فيها فترة السطاح ومن ثم يكون القسط السنوى الثابت للفوائد التى يتم تحويله على حساب الاستخدامات يساوى اجمالى الفوائد اللاحقة على بذء تشغيل الاصل او العتبى منها " .

ويفتح حساب باسم موازنة فوائد القروض طويلة الاجل ضمن حساب الارصدة المدينة الاخرى (١٢٢) يدرج به الرصيد المدين لفوائد القروض والتى لم يتحطها على حسابات النتائج (١١) ولاشك ان رسائلة تكلفة الاقتراض جاء نتيجة منطقية لارتفاع التكلفة الرأسطالية حيث اصبح من المعتذر عمليا تصور اقتنا هذه الاصول دون الالتجاء الى الاقتراض وماينتج عن ذلك من تحمل اعباء لا بد من اضافتها الى تكلفة الاموال الثابتة .

جدول رقم (٢)

يوضح بيان بالاصول الثابتة فى شركة قها فى ١٩٩٠ / ٦ / ٣٠

الدليل المحاسبي	البند	التكلفة
١١١/ح	الارضى	٤٠٦١٩٨٨٤
١١٢/ح	المبانى	١٢٤١٩٨١١٩٦
١١٣/ح	الالات	٢٣٧٨٣٣١٩٢٦٧
١١٤/ح	وسائل النقل	٤٨٢١٣٩١٣٨١
١١٥/ح	العدد والادوات	٥٤٤١٣٠٦٥٥
١١٦/ح	الاثاث	٧٩٨٦٥٨٤٨٦
		٤٢٤٣٧٩٣١٣٦٩

المصدر: الصيانة وتقرير مجلس الادارة وتقدير الاداء ١٩٩٠

(١) قرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٦٥ لسنة ١٩٩٠ م.

يلاحظ من الجدول رقم (٢) ان الالات تعتبر من اهم بنود الاصول حيث تمثل ٦.٥٪ من تكلفة الاصول الثابتة وتعتبر الالات هي البند الوحيد الذي يؤدي الى تحمل الشركة بفارق عطة نظرا لاستيرادها من الخارج وسداد قيمتها بالعملات الاجنبية.

جدول رقم (٢)

تكلفة خط التصدير السويدي وخط المصانة والاهلاك المقابل
لكل خط في ١٩٩٠/٦/٣٠

الاهلاك طليج	التكلفة طليج	الخط الانتاجي
٦٤٠٣٠٩٢٨	٧٧٦١٢٢٩٠	خط التصدير السويدي " مصنع قها "
٥٢٠٩٨٦٥	٢٠٦٥٥٩١٢	فارق العطة الخاصة بخط التصدير السويدى .
٥١٣٢١٤٩٩	٨٥٦١٩٢٣٠٥	خط المصانة " مصنع قها " .
١٢٤٦٩١٣٠	١٨٥٨٨٦٥٢٦	فارق العطة الخاصة بخط المصانة .
٥٢٣٨٤٨٠	٤٩٦٠٨٦٤٤	* النفقات الابراردية المؤجلة

يلاحظ من الجدول رقم (٢) مايلي :-

ا - ان النفقات الابراردية الخاصة بخط التصدير السويدي بمصنع قها غير موجودة وذلك نظرا لأنها كانت تعالج قبل التعديل بتوزيع تكلفتها على خمس سنوات وبعدها تستبعد من الاصول .

ب - كانت فرقة العطة تعالج على اساس أنها اضافة لقيمة الاصل دون الاخذ في الاعتبار العمر المتبقى للاصل او عدد ورديات التشغيل للالات .

تكلفة الالات وتطورها في شركة قها نتيجة رسمية

تكلفة الاقراضي وفروق العملة من ١٩٨٢ / ١٩٨٨

حتى ١٩٩٠ / ١٩٨٩

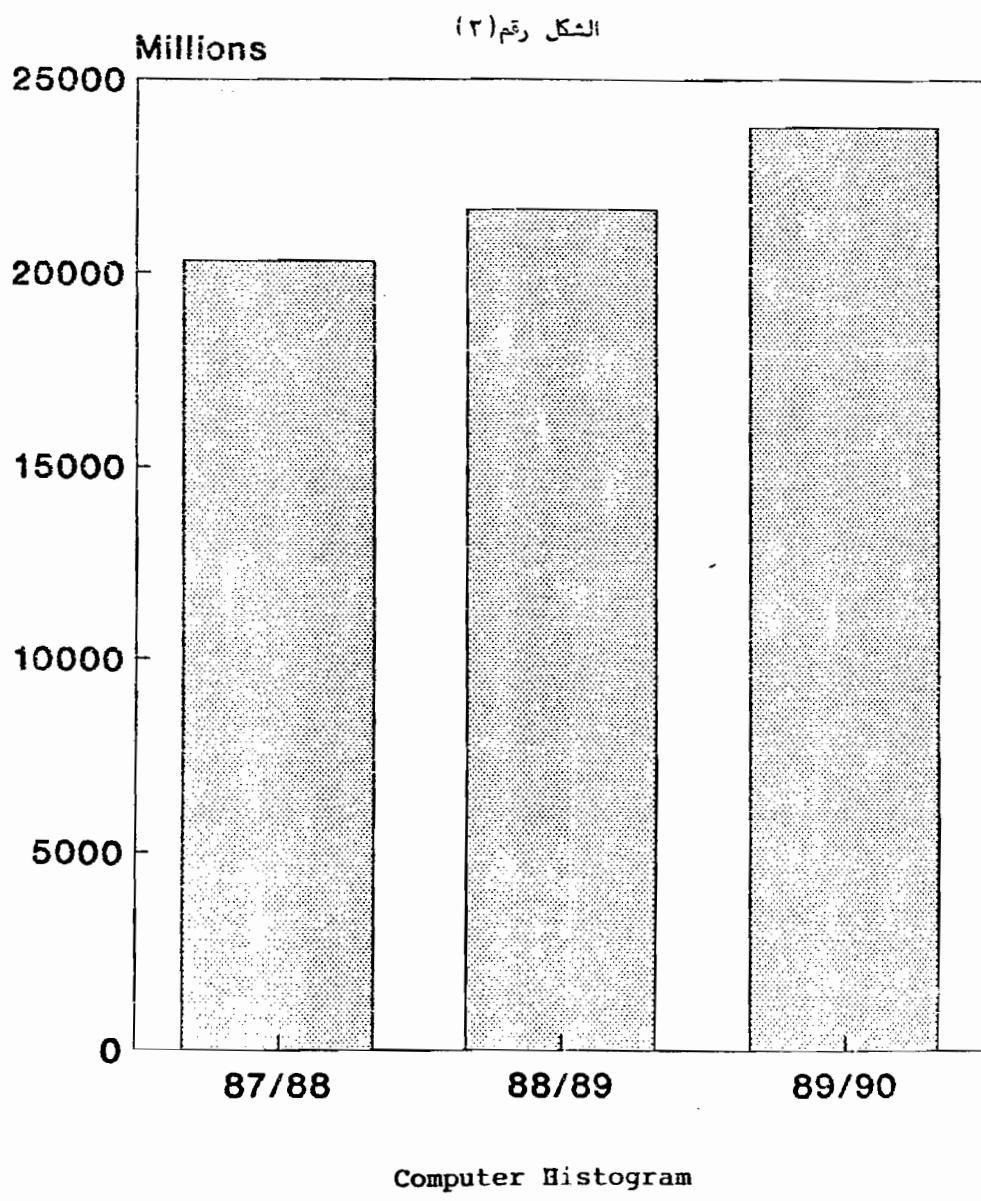
القيمة بالآلف جنيه

١٩٩٠ / ٨٩ مليمج	١٩٨٩ / ٨٨ مليمج	١٩٨٨ / ٨٧ مليمج	البيان
٢٣٧٨٣٢١٩٧٦٧	٢١٦٣٠٤٠٨٤٥١	٢٠٣١٩٥٩٥٤٥	٤/ حـ تكلفة الالات
—	١١٢٠٨١٠٣	١١٣٠٨١٠٣	٥/ حـ فروق العملة
—	٤٩٥٤٥٥٩٢٢	٨٤١١١٧٠٤٠	٦/ حـ النفقات الابيرادية

يتضح من الجدول رقم (٤) ان تكلفة الالات ١٩٩٠ / ٨٩ قد زادت من ٢١٦٣٠٤٠٨ عام ١٩٨٩ / ٨٨ الى ٢٣٧٨٣١٩ في عام ٢٢٧٨٣١٩ ، وذلك نتيجة اخافة فروق العملة ورسالة تكلفة الاموال المقترضة ، وهذا مابين مع المعيار رقم ٢٢ الصادر عن لجنة المحاسبة الدولية في مارس ١٩٨٤ (١) والذي يقضى برسالة تكلفة الاقراضي وهي الفوائد التي تحططها المنشأة بسبب اقتراض الاموال وكتلها فروق العملة الأجنبية التي تتعلق بالأموال المقترضة ، ويعتقد الباحث أن رسالة تكلفة الفوائد على الأموال المقترضة من شأنه أن يزيد من تكلفة الأصول المملوكة عن طريق الاقتراض عن نظيرتها المملوكة من حقوق الملك الأخر الذي يعني إثبات أصلين متجانسين بمتغيرتين مختلفتين وهذا يسوي إلى عدم جدوى أو موضوعية المقارنة بين الأصلين ، لذلك يقترح الباحث بضرورة رسالة تكلفة الفوائد على الأموال المستمرة المملوكة اسوة برسالة الأموال المقترضة الأخر الذي يعني تحديد الهيكل التمويلي فيما يتعلق بتحقيق العدالة في المعاملة بين الأصول سوا ، المملوكة من مصادر داخلية أو خارجية .

ويوضح الشكل رقم (٣) الزيادة في تكلفة الالات وذلك نتيجة لرسالة تكلفة الاقترانى وأضافه فروق العطـة لتكلفة الالات وقد صممت هذه الاعمدة باستخدام برنامج خاص بالرسوم والاشكال البيـانـية

يسمى Computer Histogram



٣/٢/٧ مخمي فرائب متازع عليهما .

جدول رقم (٥)

مخصص ضرائب متباين علىها في شركة قوه

١٩٨٨ / ٦ / ٢٠ من

نوع الشخص	السنوات		
	١٩٩٠/٦/٢٠	١٩٨٩/٦/٢٠	١٩٨٨/٦/٢٠
مخصص ضرائب متنازع عليهما	٩٠٥٧٩٩	٩٠٥٧٩٩	٨٦٢٢٦٥

ال مصدر : الميزانية وتقرير مجلس الادارة وتقدير الاداء عن الاعوام ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .

ويكون هذا المخصص لمقابلة الخرائب المتذارع عليها والتي يقع عبئها على الشركة وعلىها ان تسددها في السنة التالية للسنة التي حدث فيها ربح .

ولما كان معيار وضع مبلغ ما في حساب مخصص الفرائض المتباين عليها هو الحالات التي لا يمكن فيها تحديد المبلغ المطلوب لمصلحة الفرائض بالدقة الواجبة بسبب وجود نزاع حول المبادئ القانونية الواجب تطبيقها أو بسبب توقع ادخال تعديلات على اقرارات الشركة . (١)

ويلاحظ في الحدول رقم (٥) تساوي وتطابق قيمة مختصى الفرائض

المرحوم السابق ، ص ٧٥

المتنازع عليها في عامي ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ مما قد يعطى انطباعاً ان المبلغ
المحول من حساب الارباح والخسائر لمواجهة الفرائض عبارة عن مبلغ جزافي
وليس مبنياً على حساب دقيق للالتزام المقدر لمواجهة الفرائض المتنازع
عليها وبالتالي يخرج عن طبيعة المخصص كعبء تحويلي على الابادات
ومن ثم يصبح احتياطي ..

ويجيز على هذا التساوٍ ما يوضحه الجدول رقم (٦) والذي يوضح
كيفية حساب مخصص الفرائض المتنازع عليها في ١٩٩٠ / ٦ / ٢٠ .

جدول رقم (٦)

كيفية حساب مخصص الفرائض المستنذن عليه والمدرج بميزانية ١٩٩٠ / ٦ / ٣٠

السلع جنبية	الموقف مع مصلحة الفرائض	الاتساع المقرر لمواجحة الفرائض المستنذن عليها
٩٤٥	١٧٩٠٠٥	١٩٨٠ / ١٩٧٦ تغفة نسبية علىرأس المسال
٠١٧	١٢٢٤١٠	خلاف مع مصلحة الفرائض حيث ترى المصلحة ان شركة قها تستثير في حكم الشركية المساهمة بينها الشركة مملوكة للدولة.
٧٨٨	٦٣٠٣٠	ضريبة قيم منقوله على فوائد خارجية ١٩٧٩، ١٩٧٨ عن قروض من البنك الدولي وتسهيلات موادين .
٦٦٠	٥٥١٣٥٢	ضريبة قيم منقوله على توزيات ١٩٨٢ ضريبة على مقابل دراسة جدوى غرف التبريد بمعنى الطالية بمعرفة مكتب هولندي ١٩٨٦
٤١٠	٩٠٥٧٩٩	ضريبة شركات اموال ١٩٨٣ / ١٩٨٢ تم الرابط وفي انتظار قرار لجنة الطعن .
		مخصص الفرائض المستنذن عليه في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠ / ٦ / ٣٠ المدرج بميزانية ١٩٩٠ / ٦ / ٣٠

المصدر: دفاتر وسجلات الشركة قطاع الشئون المالية ، الادارة العامة للمتكاليف والمخازن .

يتضح من الجدول رقم (٦) ان حساب مخصص الفرائب المتنازع عليها جاء نتيجة حساب دقيق للالتزام المقدر لمواجهة الفرائب المتنازع عليهما حيث يتم احتسابه عن طريق حصر الضريبة التي تخلى العام من واقع نماذج الربط ١٨ ، ١٩ فرائب الواردة من مصلحة الفرائب ومن واقع محاضر الجان الداخلية والتحكيمات المرفوعة على الشركة كما يوحّد في الحساب بيانات اخطارات السداد الواردة من مصلحة الفرائب بما تتضمنه من غرامات تأخير وخلافه ، وترجع مشاكل تكوين مخصص الفرائب نتيجة ان مصلحة الفرائب تفسر بعض بنود القانون من وجهة نظرها ، وتهدر بعض النصوص في غير صالح المؤلفين ، ومعظم المشاكل تأتي نتيجة أن مصلحة الفرائب والشركة غير متيقنين من الدخل الخالع للضريبة حيث لا يوجد معيار واحد مطلق "التزام ضريبي حقيقي" ويوضح البعض في هذا الشأن : (١)

المؤلفون
الكتاب
الكتاب

When taxpayers and the tax agency both have uncertainty about taxable income, difficulties arise in applying traditional concepts of taxpayer compliance (or evasion) as there is not a single absolute standard ("true tax liability") against which taxpayers' reporting decision can be evaluated. Such uncertainty could exist, for example, if courts in different jurisdictions have issued conflicting rulings or if taxpayers' particular circumstances differ from those in previous rulings. To the extent that taxpayers' reported incomes and associated liabilities fall within the range of possible values due to such uncertainty, it is arguable that compliance exists.

Paul J. Beck and Woon-oh Jung, Taxpayers Reporting Decisions and Auditing under Information Asymmetry, The Accounting Review Vol.LXIV No.3 July, 1989, P.470.

ويضيف اخر (١) ان السبيل الى انهاء المنازعات الفريبيية يتطلب استئصال الداء لا علاج مظاهره ، والسبيل الى ذلك هو اصلاح الادارة التنفيذية التي تقوم بتطبيق التشريعات الفريبية ، لأن حسن التطبيق يكتب الممولين الثقة والاطمئنان ، والعدالة في التطبيق لا تقل عن عدالة التشريع ان لم تكن خيرا منها ، فالتطبيق العادل خير دعامة للنظام الطالى وقد يسد ثغرات التشريع ويرأب ما به من صدع " . ويعتقد الباحث انه يجب العمل على تأهيل الفاحص الفريبي علميا وعمليا عن طريق معهد للغرائب .

٤/٢/٨ مختص الدين المشكوك في تحصيلها .

جدول رقم (٧)

نوع المخصص	٨٨/٦/٣٠	٨٩/٦/٣٠	١٩٩٠/٦/٣٠
مخصص ديون مشكوك في تحصيله	٥٥٩٥٦٦	٤٤٦٠٣٩	١٦٨٥٦٥٥

المصدر : الميزانية وتقرير مجلس الادارة وتقييم الاداء عن الاعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠

يلاحظ من الجدول (٢) زيادة قيمة المخصص في عام ١٩٩٠ وذلك نتيجة زيادة قيمة شبكات العملاء المرفوضة وتتجذر الاشارة ان سياسة تكريم المخصص بالشركة تقوم على اساس حصر الارصدة المدينة المتوقفة

(١) دكتور محمد حمدى النشار العدد ١٥ من مجلة التشريع
الماى والضرائب .

وهذا يتم بناء على فحص كل حساب من حسابات المدينين على حدة ودراسة
الظروف المحيطة بأمكانية تحصيله وهذا ما من النظام المحاسبي الموحد على
ضرورة اتباعه للحكم على ما يدخل في دائرة الديون المشكوك في تحصيلها
ولا شك أن هذا المخصص من أصعب المخصصات التي من الصعوبة وضع قواعد
واسس موحدة لتكوينها ، ومن الطبيعي ان تكون ممراً للخلاف في وجهات النظر
بين الشركة ومراقب الحسابات " الجهاز العرقي للمحاسبات " حيث انه قد
يتغير اسلوب المعالجة بتغيير مراقب الجهاز وكذلك الحال بالنسبة للشركة فقد
تتغير الطريقة بتغيير المسؤول المختص .

ويرى الباحث انه يجب مراعاة الثبات في تطبيق سياسة تكوين مخصص
الديون المشكوك في تحصيلها وان اي تغيير تجريه الشركة في هذا الشأن
يكون بأسباب منطقية وعليها الافصاح عن هذا التغيير .

١/٤/٢ التعبوه بمخصص الديون المشكوك فيها :-

حيث ان من المفترض في حالة عدم تواجد بيع آجل (S) (اي
قيمة سبعة آجلاً = صفر) يكون مخصص الديون المشكوك فيها = صفر .

اي ان العلاقة بين (S ، R) تقع بنقطة الاصل (صفر ، صفر)
فانه في حالة البيع بالاجل تكون العلاقة بين (S ، R) هي :

$$R = (R) S$$

حيث R مخصص الديون المعدومة .

R نسبة عامه تتتحكم فيها ظروف السوق .

S قيمة البيع الاجل للسنة الجارية .

ويكون احسن تقدير للنسبة R هي :

$$R = \frac{\text{احمالى الديون المشكوك فيها}}{\text{احطالى البيع الاجل}}$$

هذا في حالة استقرار وثبات النسبة خلال السنوات المتعاقبة ومن
الجدول رقم (٨) التالي يتضح تشتت قيم النسبة مما يقلل الاعتماد على هنا
التقدير .

اجمالي مدینتون - الديون معدومة (بالالف جنيه)

1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	
١٤٨٧٦	١٠١٤	٧٠٤٢	٦٥٤٤	٣٠٩١	١٦٠٠	٤٤٥٠	اجمالي مدینتون
٦٧٤٦	٥٥٩	٣٧٧	٣٦٧	٣٦٧	٤٠٦		اجمالي ديون معدومة
١١٢١	٥٧٣	٥٨٩	٥٥٦	١١٨	٢٢٩	١٨٠	نسبة الديون المعدومة الى اجمالي مدینتون
١٢,١	٧,٣	٧,٩٠	٥,٦٠	١١,٨	٢٢,٩	١٨,	النسبة المئوية
	*				*		

يتضح من الجدول السابق ان هناك اتجاه Trend في زيادة مطردة في قيمة الخصم من السنوات .

ومن البيانات يمكن توفيق معادلة الانحدار باستخدام طريقة الربعات

Least Squares Method

الصفرى

لتكون المعادلة :

$$ص = مس + ح$$

حيث ص الديون المعدومة

س السنة ($19 \times$)

م ميل معادلة الانحدار

ج الجزء القاطع من المحور (ص)

$$\begin{aligned} & \frac{\sum_{i=1}^n (ص_i - \bar{ص})}{n} = م \\ & \frac{\sum_{i=1}^n (ص_i - \bar{ص})^2}{n} = ج \end{aligned}$$

$$\bar{ص} = مس + ح$$

حيث n عدد القراءات .

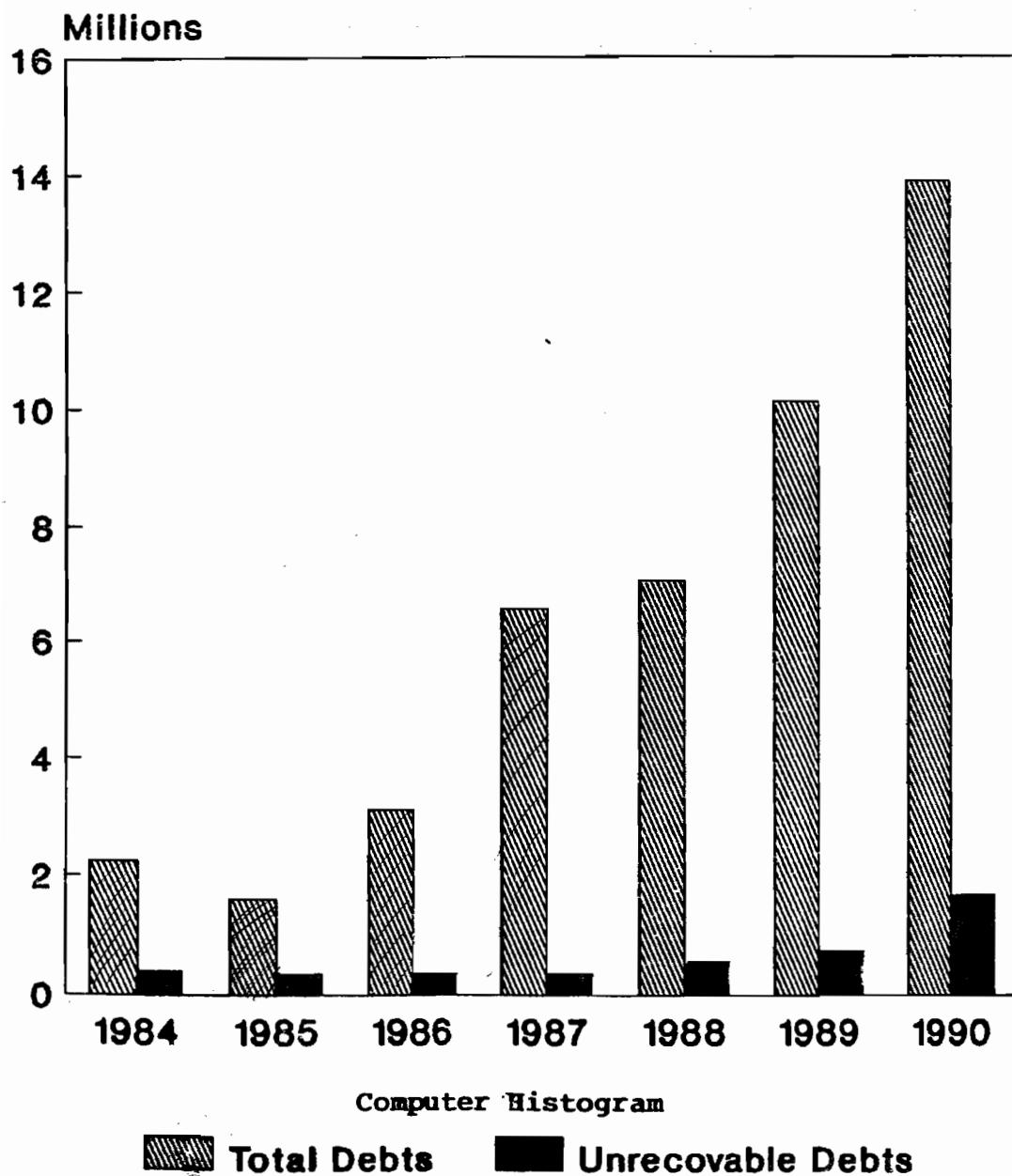
$$ص = ٤٢١٠٢١٤ (س) = - ٢٧٦٢٩٣٢$$

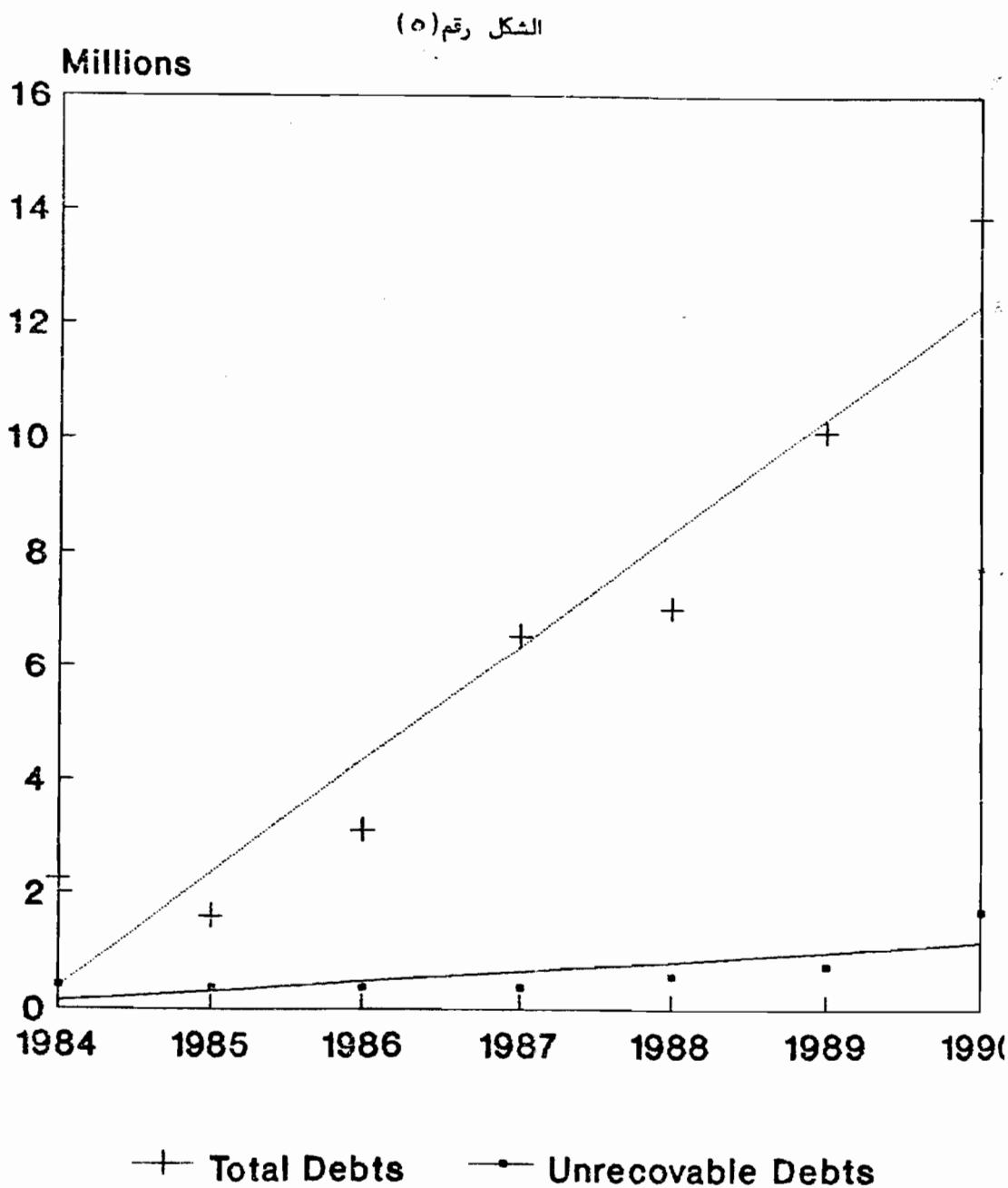
وتتجدر الاشارة أن دراسة استكشافية لتقدير درجة الاصح المحاسبي لخمسين منشأة مناعية بإنجلترا تم اختيارها عشوائياً بين أكثر من ألف منشأة، قد أوضحت أن البند الخاص بمحض الديون المشكوك فيها أصبح محل اهتمام التقارير المالية في إنجلترا فهناك ٥٠ شركة (١٠٠٪) من الشركات الممثلة بالعينة تنسحب عن هذه المفردة التي يحتاجها مستخدمي القوائم المالية" (١)

Times Newspapers, 1982, The Times 1000, 1982-1983, (1)
Times Books.

ويمكن ايضاح العلاقة بين اجمالي المدينون والديون المعدومة وذلك من خلال تصميم الشكل التالي رقم (٤) باستخدام برنامج خاص يسمى Computer Histogram

الشكل رقم (٤)





٥/٢/٨ مخصص لمقابلة الرواكد من المستلزمات .
جدول رقم (٩)

السنوات			نوع المخصص
١٩٩٠/٦/٣٠	٨٩/٦/٣٠	٨٨/٦/٣٠	
٦٧٣٣٤٧	٤٦١١٢٩	١٧٥٠٠	مخصص لمقابلة الرواكد من المستلزمات

المصدر : الميزانية وتقرير مجلس الادارة وتقدير الاداء عن الاعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .

يلاحظ من الجدول رقم (٩) الزيادة المطردة لقيمة مخصص الرواكد من المستلزمات الامر الذي ينعكس سلبياً على نتيجة النشاط وقائمة المركز المالي للشركة .

ويتم حساب هذا المخصص على اساس القيمة التاريخية Historical cost للمستلزمات الراکدة وذلك تطبيقاً لمبدأ التحقق Realisation Principle

وفي ضوء فرق ثبات القوة الشرائية للنقد الامر الذي يعني انخفاضه عبء مخصص الاحلاك مقياساً على اساس التكلفة التاريخية في فترات الاتجاه الصعودي للأسعار وما يصاحب ذلك من انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد مما يعرض رأس المال المادي للتناقص ويؤثر تأثيراً سلبياً على الهيكل التمويلي للشركة الامر الذي يتعارض مع مبدأ المحافظة على رأس المال سليماً ،

ولقد أكدت المجتمع العلمي الامريكية (١) AICPA, FASB على ضرورة اظهار اثر التغيرات الاقتصادية الناتجة عن الآثار التخمية منارتفاع الاسعار وتغير القوة الشرائية للنقد وانعكاسها على القوائم المالية خاصة فيما يتعلق بالقيمة الحقيقة لاصول المشروع والمخصصات كما جاء في Accounting Standards Committee بتوصيات

(٢) ما يؤكد هذا الاتجاه وذلك كما توضح الفقرة التالية :

"As a result, there was published in 1980 Ssap 16, current cost accounting which now blends both replacement cost and realizable value principles in adjusting historic cost measurements for inflation".

وعلى ذلك فان الباحث يرى انه من الافضل حساب مخصص مقابلاً للروابط من المستلزمات على اساس القيمة الاستبدالية وهى قيمة تعبير عن القيم السائدة وقت اعداد وعرض النتائج المحاسبية حتى لا تتحقق أرباح صورية أو مفتعلة الامر الذي يتربّط عليه كثير من القرارات الخطأة .

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع الى :

AICPA, Professional STAndards, Volme A, U.S_ ١
Auditing STAndards, June 1984.

Accounting STAndards Original Pronoun ب -
Comments Financial Accounting Standards
Board, June 1984.

M.W.E. Glauter, B. Underdown, Accounting Theory (٢)
and Practice, Second Edition, English Language
Bank Society Pitman, U.K. 1985, P.329.

٦/٢/٨ مخصص مقابلة الانتاج المعيب والمرجعات .
جدول رقم (١٠)

السنوات	نوع المخصص		
	١٩٩٠/٦/٣٠	١٩٨٩/٦/٣٠	١٩٨٨/٦/٣٠
٧٧٣٩٤١	٦٨٢٥٢٠	—	مخصص مقابلة الانتاج المعيب والعوادم والمرجعات

ويشير الجدول رقم (١٠) لتطور المخصص خلال ٣ سنوات والذي يتم تكوينه بقيمة المرجعات للشركة ومعظمها من شركات الجملة التابعة للقطاع العام قرابة انتهاء فترة صلاحيتها حيث ان بيع بعض المنتجات لهذه الشركات كان بقرارات وزارية مثل (الصلمة - قفر الدين) وينتج في اغلب الاحوال عند تكوين مخصص مقابلة الانتاج المعيب والعوادم زيادة في الربح الضريبي وتحميل الشركة اعباء ضريبية نتيجة للجوء مصلحة الفرائب الى رد مثل هذا النسخة من المخصصات الى الوعاء الضريبي والمحاسبة عليه ضريبياً .

وما هو جدير بالذكر انه يثار خلاف حول تقدير مخزون الانتاج المعيب (عيوب ظاهرية) ، فتارة يوحّد بقرار مجلس ادارة الشركة الذي يقضى بتقدير هذا المخزون بواقع ٥٠٪ من سعر البيع وحسب نوع المجموعة ، وتارة اخرى يشير مراقب الحسابات ان يتم التقدير بواقع ٥٠٪ من التكلفة لهذه المنتجات ، وتارة ثالثة يوصي مراقب الحسابات باستبعاد تكلفة العلب الصفيحة والاكتفاء بتحديد نسب من المواد والمستلزمات الداخلة في هذا الانتاج المعيب على ان يتم تقدير المخزون منها بواقع هذه النسبة من المواد والمستلزمات والتي تكون مالحة للاستخدام الادمي بالرغم من العيوب الظاهرة (تهشم العلبة - صداء خارجي للعلبة) ، كما قد يرى مراقب الحسابات

يأن تصبح قيمة هذا المخزون او بعضه صفراء . ولا شك ان عدم الشفاف على اساس التقييم يؤثر على مصداقية القوائم المالية في كونها تعبر تعبيراً عادلاً عن نتيجة النشاط والمركز المالي للشركة . حيث يراعى عند فحص العمليات الحسابية لغرض هذه البنود التحقق من أن الاجراءات المستخدمة تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مع الاستعانة بخبراء نظراً لأن هذا النوع من المخزون يتطلب اساليب متخصصة للحكم على الانتاج المعيب .

٢/٢/٨ التتبؤ بمخزون آخر المدة :

الجدول التالي رقم (١١) يوضح بيانات السنوات من ١٩٨٤ - ١٩٨٩ حيث:

مخزون اول المدة	ن
الشتريات	ش
تكاليف الشراء	ك
اجمالي القيمة	ق
(مخزون اول المدة + الشتريات + تكاليف الشراء)	ق
صافي المبيعات	ص

بحيث يكون مخزون آخر المدة هو :-

اجمالي القيمة - صافي المبيعات =

وتكليف الشراء (ك) غالباً ماتكون عامل من قيمة المشتريات ويمكن التتبؤ بها للسنة الجارية من واقع بيانات السنوات السابقة عن طريق ت وفي ق انحدار بين تكاليف الشراء وقيمة المشتريات وغالباً ما يكون الجزء القاطع من محور الصادات ضئيلاً بحيث يمكن اهماله ومن ثم يوحذ ميل الخط تقديره للمعامل . ومن واقع بيانات السنوات السابقة من ١٩٨٤ - ١٩٨٩ كانت النتيجة كالاتي :-

$$(1) \quad ك = ٩٨٠ رش + ١٤٨$$

ومن ثم يكون عامل تكاليف الشراء (ح) = ٩٨٪ من المشتريات .

ومن ثم يكون :-

$$\text{ن}_L = \text{n} + \text{ش}_R (1 + \text{ح}) - \text{ع}_R \\ L - 1$$

حيث :-

مخزون آخر المدة المراد التتبُّوه به .

ن_L

مخزون آخر المدة عن السنة السابقة .

ن_L - 1

مشتريات السنة الجارية .

ش_R

معامل مصاريف الشراء .

ح

صافي العبيعات للسنة محل المراجعة .

ص_R

وعلى ذلك فإنه طبقاً لأسلوب الانحدار يقوم المراجع بالتبُّوه بالقيمة الحقيقة لمخزون آخر المدة باستخدام قيم ذات البند في الفترات السابقة حيث ان القيمة الحقيقة لمخزون آخر المدة للسنة الحالية تعتبر دالة لقيم مخزون آخر المدة والتي سبق مراجعتها في السنوات السابقة، ثم يأتي بعد ذلك مقارنة هذه التنبؤات مع القيم الدفترية وتقارن الفروق مع حدود الأهمية النسبية للاختطا، التي يمكن قبولها .

السترو، بمخزون اخر الم سنة

جدول رقم (١١)

بيانات مخزون اول المدة والمشتريات وصافي المصروفات

عن السنوات من ١٩٨٤ — ١٩٨٩

	1984	1985	1986	1987	1988	1989
opening stock:	20.928305	19.558960	28.617990	35.142372	34.117295	40.049039
purchase	30.023458	40.012156	42.347000	46.835000	50.500000	70.120000
cost	3.124563	4.231156	4.231423	4.612984	5.014578	7.091243
gross value	54.076326	63.802272	75.196413	86.590356	89.631873	117.260282
net sales	34.420417	34.256850	39.139705	51.525760	50.011123	66.080846
closing stock:	19.655909	29.545422	36.056708	35.064596	39.620750	51.179436

ومن واقع بيانات ١٩٩٠ :

مخزون اول المدة	-
المشتريات	-

ومن ثم يكون تكاليف الشراء من واقع تقدير معامل الانحدار
 $k = \frac{98}{6} = 16.33$ ملليون جنيه
 ويكون اجمالي القيمة $128,119,120$ ملليون جنيه

وحيث ان صافي المبيعات $6,580,800$ ملليون جنيه

يكون تقدير مخزون اخر المدة $54,685,390$ ملليون جنيه
 في السنة محل المراجعة

- معادلة التتبؤ (انحدار) صافي المبيعات مع السنة (x) .
 معادلة التتبؤ بصافي المبيعات لاي سنة قادمة .

$$ص = 492,749,800 - 4,222,232x$$

حيث $ص$ صافي المبيعات (ملليون جنيه)
 في السنة (x)

معادلة تتبؤ (انحدار) مخزون اخر المدة مع السنة (x) .
 معادلة تتبؤ بمخزون اخر المدة لاي سنة قادمة

$$ص = 426,593,500 - 4,285,000x$$

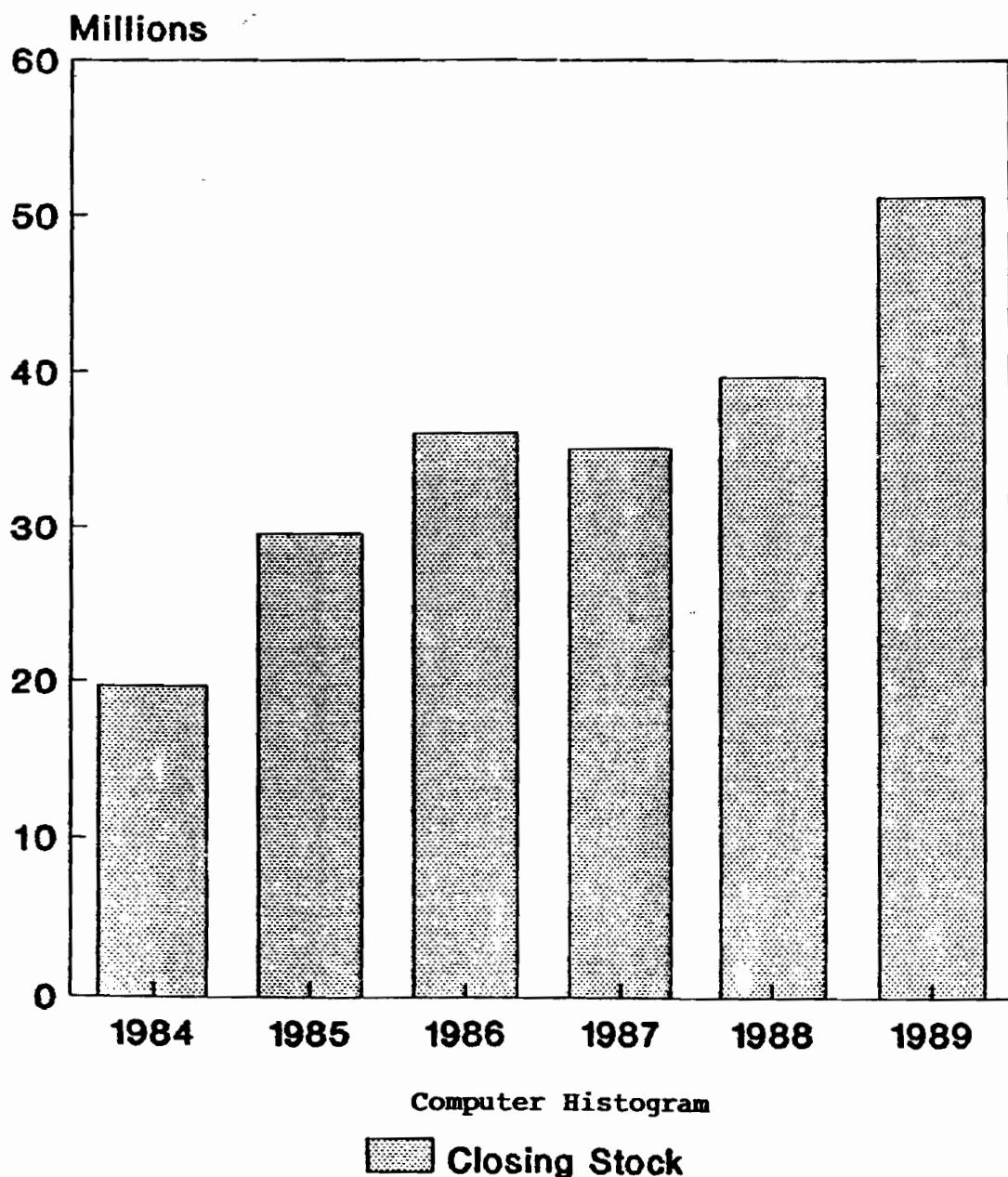
حيث $ص$ مخزون اخر المدة (ملليون جنيه)
 في السنة (x)

بالتعميق من معادلة التتبؤ بمخزون آخر العدة في السنوات المقبلة

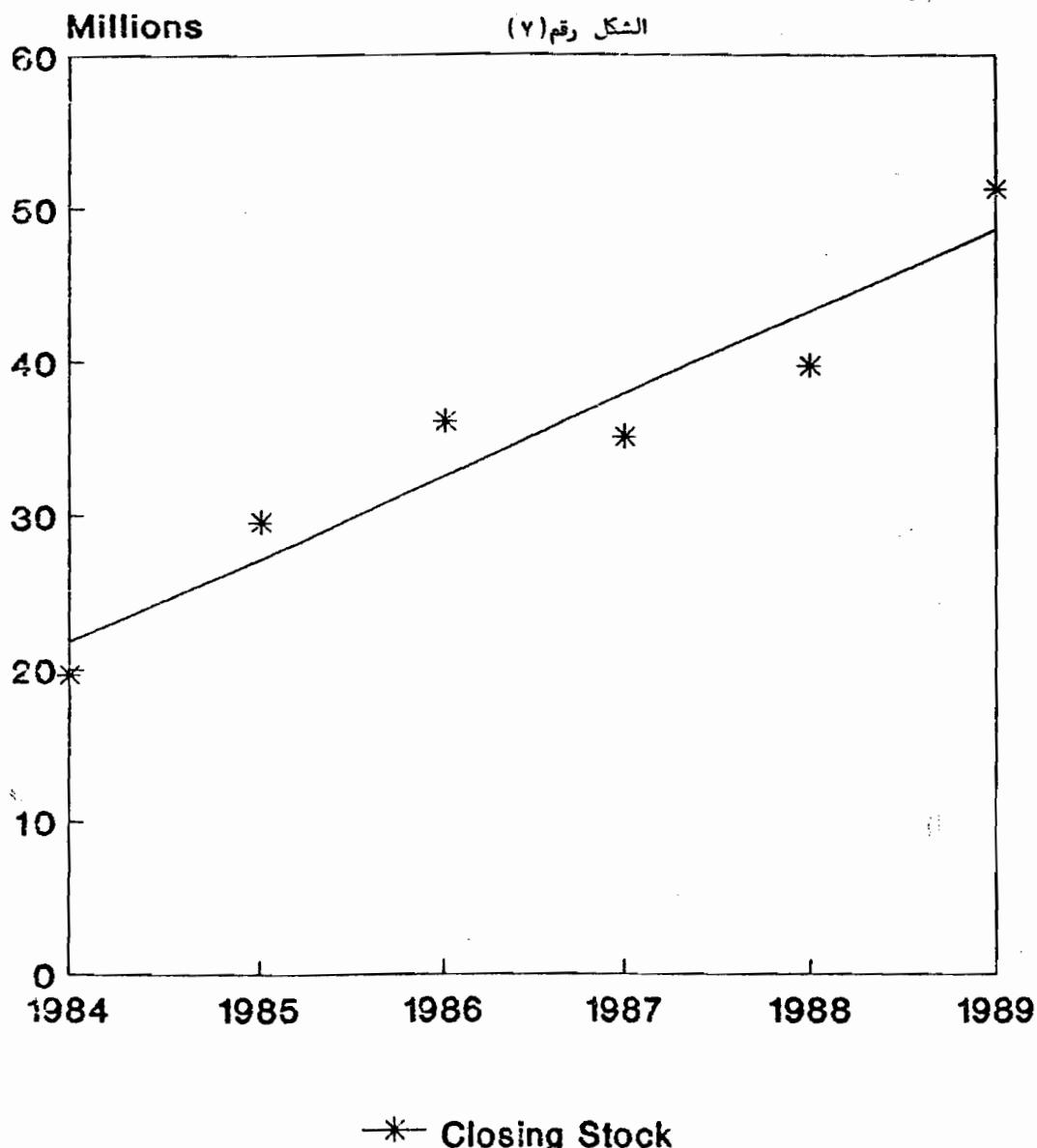
$$ص = 426,500 + 4,285,000(90) - 5,000 = 53,821,000$$

ويوضح الشكل رقم (٦) تطور مخزون اخر المدة عبر سلسلة من السنوات
من ١٩٨٤ : ١٩٨٩

الشكل رقم (٦)



ويوضح الشكل رقم (٦) محاولة تصلح أسا للتبؤ بمخزون آخر العدة للسنوات القادمة (ما بعد سنة العاجلة) وذلك باستخدام برنامج خاص بالرسوم البيانية Sigma Plot Version



٩ - نتائج البحث العامة :

الهدف العام لهذا البحث هو القيام بدراسة تطبيقية على شركة النصر للاغذية المحفوظة " قها " وذلك للتتعرف على اهم مشاكل التقديرات المحاسبية واثرها على دلالة القوائم المالية للشركة ، مع محاولة تحليل ومعالجة هذه المشاكل ، الامر الذي يسمح في اقتراح مدخل قد يكون مفيدا لمراجعة هذه التقديرات حتى يمكن التأكيد من سلامته ودقته هذه التقديرات وخلوها من اي خطأ جوهري ، ومدى ملائمة الانصاف عندهما اذا طلب الامر ذلك .

ولهذا البحث اهميتين اولهما : تحليل لبعض مشاكل التقديرات المحاسبية في الواقع العطلي لشركة النصر للاغذية المحفوظة " قها " وما يصاحب هذا التحليل من حسم لبعض القضايا الخلافية في هذا الشأن – وذلك من وجية نظر الباحث – وثانيها : اقتراح مدخل لمراجعة التقديرات المحاسبية بما يعمل على دعم فعالية وكفاءة المراجعة وما يعكسه ذلك من تلافي اية قصور في التقديرات المحاسبية يكون له تأثير جوهري على القوائم المالية .

وقد عرض الباحث في مقدمة البحث لطبيعة ومهنية التقديرات المحاسبية ، وأشار الى تعدد صور وشكال التقديرات المحاسبية حيث يدخل فيها عنصر التقدير بدرجات متفاوتة .

ولقد خصم الباحث قسما خاصا من البحث لاطار الدراسة التطبيقية تضمنت عينة البحث وصدرها وفترة الدراسة وتبويب عينة البحث من حيث فحص أحد جوانب النظام المحاسبي المطبق بالشركة من خلال سجل الاصول الثابتة .

كما قام الباحث بشرح وتحليل مختلف المخصصات المكونة بالشركة وما يصاحب تكوينها من قضايا ومشاكل ، ولقد صاحب شرح وتحليل الباحث لهذه المخصصات استخدام بعض المقاييس والاساليب الاحصائية كـ أدوات بحث وهي استخدام اسلوب الانحدار المتعدد للتتبؤ بمحض الدليلـون

الشكوك فيها وكذلك للتتبؤ بمخزون اخر المدة ، كما تم استخدام الكمبيوتر من خلال برنامج خاص بالرسوم البيانية يسمى Sigma Plot Version وكذلك Computer Histogram

وتتلخص نتائج البحث العامة والتى تشكل مجموعها المدخل المقترن
مراجعة التقديرات المحاسبية فى الاتى :

أ - ان مسئولية اثبات التقديرات المحاسبية تقع على عاتق ادارة المنشأة وهى تبنى على اساس الخبرة والحكم الشخصى فى ظل ظروف عدم التأكيد بالنسبة للاحاديث التى وقعت فعلا ، او تلك المنتظر وقوعها مستقبلا ، فى حين ان مراقب الحسابات يعد مسؤولا عن مراجعة التقديرات المحاسبية باعتبارها احد مجالات انتاج المعلومات المحاسبية بشكل يسمح بتعظيم منفعة الاستخدام لهذه المعلومات وفي ضوء الاجراءات التالية :

التحقق من ان المنشأة محل المراجعة قد طبقت المبادئ ، والاصول المحاسبية المعهوف عليها .
-
التأكد من الثبات فى تطبيق السياسات المحاسبية من عام الى اخر
وان اي تغيير تجربه المنشأة يكون بأسباب منطقية .
-
التأكد من عدم وجود قصور فى التقديرات المحاسبية له تأثير هام على القوائم المالية .
-

ب - لما كان التقدير المحاسى ما هو الا قيمة تقريبية للبند فى حالة عدم وجود وسيلة دقة لقياسه ، لذلك فان الحصول على الدليل اللازم لتأييد التقديرات المحاسبية يكون اكثر صعوبة واقل حسما من الدليل المتعارض بالنسبة للبنود الاخرى بالقوائم المالية حيث يسعى المراجع الى التحقق من عدم وجود اي مظاهر عدم تأكيد جوهريه تؤثر على البند محل المراجعة وبالتالي على سلام التقديرات المحاسبية لهذه البنود ، لذلك يجب على المراجع الحصول على ادلة الاثبات الكافية والملائمة من خلال ادائه لكل من اجراءات مدى الالتزام واجراءات التحقق .

ج - لقد وجد الباحث من خلال فحص عينة من المجموعة الدفترية للشركة محل التطبيق " سجل الاصول الثابتة " ان بيانات هذا السجل تقسم بعدم الاكتحال والشمول لكافه البيانات المالية والاحصائية والتي تكفل دقة حساب التقديرات المتعلقة بالاصل الاصول الامر الذي يعني ان حجر الزاوية في المدخل المقترن لمراجعة التقديرات هو تقييم النظام المحاسبي والرقابة الداخلية المتعلقة به كأحد مصادر ادلة وقرائن المراجعة بما يكفل دقة التقديرات المحاسبية حيث ان دور المراجع في تحديد نوعية القوائم والسجلات والبيانات تعتبر نقطة انطلاق رئيسية لها ينبغي ان يقوم به من فحوص .

د - افصحت الدراسة التطبيقية للمجموعة الدفترية التي تستخدمها شركة قيما ان حجم النشاط بالشركة يتطلب اقتناه حاسب الكترونی حيث تعتبر الدقة في اعداد البيانات من اهم مراحل التجهيز الآلي للبيانات عند استخدام الحاسب الالكتروني ويعتبر التحقق من دقة البيانات التي اتخذت كمدخلات للتقدير المحاسبى اخذ الخطوات الراهنة في المدخل المقترن حيث ان كافة البيانات من كفاءة المعلومات .

لذلك يجب ان تتضمن مرحلة التجهيز الفواص الكافية لضمان سلامة البيانات المجهزة عن طريق مراجعتها وتصحيح اي اخطاء قد تظهر فيها عند ادخالها للحاسب ، وكذلك التأكد من استمرارية العلاقات القائمة بين البيانات بما يعمل على استمرار ملائمة المعادلات التي استخدمتها الادارة في اعداد التقديرات المحاسبية حيث انه عندما تتواتي التقديرات المحاسبية كما اوضحت الدراسة التطبيقية غير سلسلة زمنية فان نقطة التقدير المحددة سوف تتغير على نحو جوهري وهذا الامر يتطلب الوضوح الاستراتيجي والتكتيكي لخطط الادارة في مجال هذه التقديرات .

(ه) لقد وجد الباحث أن دقة العطيات الحسابية لتقدير مخصص مقابلة الانتاج المغيب والمرجعات يوجب الاستعانة بخبر نظرا لأن هنا الموقف يتطلب اساليب متخصصة للحكم على مدى صلاحية المستلزمات الداخلة في هنا الانتاج المغيب للاستهلاك الادمي وعن ثم تكوين المخصص على اسس علمية وواقعية.

(و) لقد وجد الباحث أن رسملة تكلفة الاصول المملوكة عن طريق الاقتراض من شأنه ان يزيد من تكلفتها عن نظيرتها المملوكة من حقوق الملك الاصغر الذي يعني اثبات اصلين متجانسين بمتلقيتين مختلفتين وهذا يؤدي الى عدم جدوى او موضوعية العقارنة بين الاملين ، لذلك فان رسملة تكلفة الفوائد على الابوال المستثمرة المطلوبة جنبا الى جنب مع رسملة فوائدا لاماول المقترضة من شأنه تحديد الهيكل التوزيعي وتحقيق العدالة في المعاملة بين الاصول سواء المملوكة من مصادر داخلية او خارجية .

(ز) أوضحت نتائج تحليل الانحدار ان المراجع عندما يقوم بالتنبؤ بالقيم الحقيقة لبنود التقديرات المحاسبة (مخصص الديون المشكوك فيها ، مخزون آخر المدة) وذلك من خلال التنبؤ بقيمة احد بنود التقديرات المحاسبية باستخدام قيم ذات البند في الفترات السابقة، اي أن القيمة الحقيقة لمخزون آخر المدة للسنة الحالية مثلا تعتبر دالة لقيم مخزون آخر المدة التي سبق مراجعتها في السنوات السابقة، ثم يأتي بعد ذلك مقارنة هذه التنبؤات مع القيم الدفترية وتقارن الفرق مع حدود الأهمية النسبية للخطاء التي يمكن قبولها وقد أثبتت تطبيقات ونتائج اسلوب الانحدار أن هذا النموذج يتميز بقدرة تتبعية عالية بما يحقق كفاءة عملية المراجعة لهذه التقديرات .

١/٩ نتائج تتعلق بفروع الدراسة:

اوضحت نتائج اختبار فروع الدراسة مايلي:

أ - ان السياسات المحاسبية في مجال التقديرات المحاسبية اما محددة من خلال احكام النظام المحاسبي الموحد او بمعرفة ادارة الشركة بشكل يكفي بقبول الفرق الاول للدراسة .

ب - ان السياسات المحاسبية المطبقة في مجال التقديرات المحاسبية بالشركة تقوم على اساس حساب المخصصات على اساس القيمة التاريخية Realisation Historical Cost Principle . وفي فو، فرض ثبات القوة الشرائية للنقد الاموال الذي يعني انخفاض عبء المخصص مقدرة على اساس التكلفة التاريخية في فترات الاتجاه الصعودي للأسعار وما يصاحب ذلك من انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد مما يعرقل راس المال المادي للتنقلي ويؤخر تأثيرا سلبيا على البיקال التمويلي للشركة وهذا يعني ان بعض السياسات المحاسبية في مجال التقديرات المحاسبية المطبقة بالشركة لا تلائم ظروف الشركة، كما ان الشركة لا تقوم بتكوين مخصص للصيانة وهو امر واجب حيث ان تكوين مخصص للصيانة يحقق سلامه التقدير المحاسبى عند تحديد اقساط اهلاك الاصول الثابتة لفترات الحالية والانتاجية المختلفة للأصل والتي تحقق تساوى تكلفة استخدام الاصل بين هذه الفترات ويعنى ذلك القول بعدم صحة الفرض الثاني للدراسة .

ج - ان تقييم مخزون الانتاج المعيب (عيوب ظاهرية) بالشركة اخذ عددة صور فتارة يقيم بواقع ٥٠٪ من سعر البيع ، وثانية يقيم بواقع ٥٠٪ من التكلفة وثالثة يقيم باستبعاد تكلفة العلب الصفيحة والاكتفاء بتحديد نسب من المواد والمستلزمات الداخلة في هذا الانتاج ورابعة يقيم المخزون باعتباره يساوى صفر "انتاج معيب" ويعنى، ذلك ان الفرض الثالث من الدراسة مرفوض ولا يمكن القول بصحته .

د - افصحت الدراسة التطبيقية القصور في المجموعة الدفترية ، ويعنى ذلك عدم صحة الفروض الرابع في الدراسة .

ه - اثبت التحليل الوارد في هذه الدراسة أن تحليل الانحراف المتعدد يتسم بالبساطة ويلائم بيئه وظروف عمل المراجع ويؤكد ذلك صحة الفرض الخامس من الدراسة .

٢/٩ خلاصة البحث:

قدمنا في هذا البحث ومن خلال النتائج المستخلصمن الدراسة التطبيقية

اطارا لمراجعة التقديرات المحاسبية يقوم على:

- (أ) تقييم النظام المحاسبي المطبق والرقابة الداخلية المتعلقة به وذلك في ضوء اجراءات مدى الالتزام واجراءات التحقق .
- (ب) التتحقق من دقة البيانات التي أتخذت كدخلات للتقدير المحاسبي .
- (ج) اختبار الافتراضات التي يوسع عليها التقدير المحاسبي وذلك من خلال استعانة مراقب الحسابات بادلة وقرائن اثباتات التي يجمعها للتأكد من مدى صحة او خطأ هذه الافتراضات .
- (د) استخدام اسلوب الانحدار للتتبؤ بالقيم الحقيقة لبعض التقديرات المحاسبية وذلك بالاسترشاد بقيم ذات البيند في فترات سابقة ، ثم يأتي بعد ذلك تقييم نتائج مراجعة هذه التقديرات من خلال مقارنة هذه التنبؤات بالقيم الدفترية ، حيث يتم تقييم الخطأ الذي يشوب التقدير نتيجة عدم التأكيد وتبيان اسبابه ومدى اهميته النسبية في كونه خطأ مقبول ام خطأ جوهري .
- (هـ) فحص العطيات الحسابية للتقديرات المحاسبية مع الاستعانة بالخبراء في العطيات التي تتطلب اساليب متخصصة .
- (و) التأكيد من استمرارية العلاقات القائمة بين البيانات بما يوضح مدى ملائمة استمرار المعادلات التي استخدمتها الادارة في اعداد التقديرات المحاسبية .
- (ز) الافصاح حيث يشير المرجع الى اية بيانات غير سلية او بيانات لم يتم الافصاح عنها تتعلق بالتقديرات المحاسبية من شأنها تضليل مستخدم القوائم المالية .

(الحادر العلمية للبحث)

- اولا : مصادر علمية باللغة العربية :
- ١- الجهاز المركزي للمحاسبات ، تعديلات الأسن والقواعد والصطلاحات والتعاريف المحاسبية، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٩ كشف رقم (٢) .
 - ٢- الجهاز المركزي للمحاسبات ، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٦٥ لسنة ١٩٩٠ .
 - ٣- الاستاذ / ابراهيم على عشماوى ، دراسات في المراجعة ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، بدون سنة نشر .
 - ٤- دكتور / احمد محمد نور ، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية ، الاسكندرية ، موسمة شباب الجامعة ، ١٩٨٤ .
 - ٥- دكتور على محروس شادى ، النظام المحاسبي العوهد ، تأصيل علمي وتطبيق عملي ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ١٩٨٧ .
 - ٦- الاستاذ متولى محمد الجمل ، والاستاذ محمد محمد الجزار ، اصول المراجعة ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٤ .
 - ٧- دكتور / محمد حمدى النشار ، العدد ١٥ ، مجلة التشريع الحالى والضريبي .

ثانياً : مصادر علمية باللغة الانجليزية :

- 1- AICPA, Professional Standards, Volume A, U.S.
Auditing Standards, June, 1984.
- 2- Accounting STandards Original Pronoun Comments
Financial Accounting Standards Board, June,
1984.
- 3- International Federation of Accountants, Auditing
& Guidelines, July, 1979.
- 4- International Federation of Accountants, Proposed
International Auditing Guideline Audit of
Accounting Estimates, Issued for Comment by
the International Auditing Practices Committee
of the Federation of Accountants, 1986.
- 5- International Acconting Standards Committee
IAS No.23 Capitalization of Borrowing Costs,
March, 1984.
- 6- International Accounting Standards, Issued by
the International Accounting Standards Committee,
3 St, Helen's, Place, London, EC.3A, 8 D.N.,
England.

- 7- LESLIE R. Howar, Auditing M.E. Handbooks, Macdonalds & Evans Ltd, 7th Edition, 1989.
- 8- M.W.E. Glauter B, Underdown Accounting Theory and Practice, Second Edition, English Language Bank Society Pitman, U.K., 1985.
- 9- Paul J. Beck and Woon-oh Jung, Taxpayers Reporting Decision and Auditing Under Information Asymmetry, The Accounting Review Vol.LXIV, No.3, July, 1989.
- 10- Spicer and Oppenheim and Amags Mascarenhas and Stuart Turley, Spiecer's, Practical Auditing Eighteenth Edition, Butterworths, London, Edinburgh, 1990.
- 11- Statement on Auditing STandards, No.1, Codification of Auditing STandards and Procedures, American Institute of Certified Public Accountants, 1972.
- 12- Times Newspapers, 1982, The Time 1000, 1982-1983, Time Books.

- 74 -

٢٣) رقم البحث ملتقى

صفحة من سجل للأصول الثابتة يتضمن للأصول خلال فترة بقائها بالمنشأة .